مجلة التعليمية
ISSN: 2170-1717
EISSN 2602-6015

المجلد 14 / العـــدد: 01 (2024)، ص 437– 451

عناية أبي حيان الأندلسي بالقراءات القرآنية في اختياراته النحوية

Abi Hayyan Al-Andalusi's Attention to The Quranic Readings in His Grammatical Choices

مهدي نصرالدين*	بديار بشير
جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر)	جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر)
مخبر اللسانيات التقابلية وخصائص اللغات	مخبر اللسانيات التقابلية وخصائص اللغات
mehdinassereddine@yahoo.com	hamoudati62@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/09/20 تاريخ القبول: 2024/02/21

ملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على المنهج النحوي لأبي حيان الأندلسي في نظرته للقراءات القرآنية، ومدى اهتمامه بها في بناء القاعدة النحوية، ورده على النحاة الذين قدموا قواعدهم على هذه القراءات في كثير من ممارساتهم التطبيقية، وتسرعهم في رمي القراء باللحن.

كما يبرز المقال الممارسة التطبيقية لأبي حيان الأندلسي في عنايته بالقراءات القرآنية – باعتبارها أهم الشواهد النحوية – من خلال ضرب أمثلة شاهدة على التزامه المنهجي بإيلائه هذه القراءات حقها من التقديم والإعمال.

الكلمات المفتاحية: قراءات قرآنية، أبو حيان الأندلسي، قاعدة نحوية، شواهد نحوية، منهج نحوي.

Abstract:

This research sheds light on the grammatical approach of Abu Hayyan Al-Andalusi in his view of the Qur'anic readings, And the extent of his interest in building the grammatical rule, his response to the grammarians who advanced their rules on these Qur'anic readings in many of their applied practices.

The article also highlights the practical practice of Abu Hayyan Al-Andalusi in his care of Quranic readings - As the Most Important Grammatical Evidence – by giving examples of his methodical commitment to giving these readings their right of presentation and application.

Keywords: Quranic readings, Abu Hayyan Al -Andalusi, the grammatical rule, Grammatical Evidence, the grammatical approach.

* المؤلف المرسل: مهدي نصر الدين.

1 مقدمة:

ارتبطت نشأة النحو بوضع القواعد مشفوعة بأدلتها المتمثلة أساسا في الشواهد النحوية، وكان أولى هذه الشواهد بالاهتمام والتقديم الشواهد القرآنية؛ فالقرآن أفصح الكلام بلا ريب، قال تعالى: **{وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ} [النحل: 103]**، لأجل هذا عُنيت كتب المتقدمين من النحاة بتتبع الشاهد القرآني لتثبت به صحة ما وضعته من قواعد نحوية.

إلا أن المتتبع لصنيع بعض النحاة يجد أنهم لم يولوا الشواهد القرآنية مكانتها المقدمة باستبعادهم الكثير من القراءات القرآنية عند وضع حدودهم النحوية بزعمهم أنها مخالفة لكلام العرب أحيانا، وأن نقلتها وقعوا في اللحن أحايين أخرى، فتصدى بعض النحاة لرد هذا التوجه، وإثبات ما لهذه القراءات من مكانة في بناء القاعدة النحوية، من أبرزهم أبو حيان الأندلسي.

لقد انبرى أبو حيان في جل مؤلفاته لإرساء منهج متزن متوافق وما نص عليه جِلّة النحاة المتقدمين الذين أثبتوا أن القرآن الكريم بكل قراءاته له حق التقديم عند وضع القواعد النحوية، فهذا إمام العربية وواضع الكتاب الموسوم بقرآن النحو يفصل في الأمر في بداياته حينما يقول: " القراءة لا تخالف؛ لأنّ القراءة السّنّة "[1].

إن إعراض بعض النحاة عن كثير من القراءات فوّت الكثير من اللغة وأساليبها وجمالياتها، فما سبب هذا الإعراض؟ وإلى أي مدى ساهم صنيع أبي حيان في إرساء قواعد منهجية قائمة على تقديم وتفعيل هذه القراءات؟ وما مقاربته التطبيقية التي واجه بها دعوى خروج بعض القراءات القرآنية عن سنن العربية؟

2. القراءات القرآنية:

1.2 تعريفها::

هي "مذهب من مذاهب النطق في القرآن يذهب به إمام من الأئمة القرَّاء مذهبا يخالف غيره، وهي ثابتة بأسانيدها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم"[2]، وتُقسم القراءات عند جمهور أهل الاختصاص إلى ثلاثة أقسام: " متواترة وآحاد وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع، والآحاد الثلاث المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة، وما بقي فهو شاذ"[3]، وبعضهم عدها أربعة أقسام بإضافة قسم رابع، سماه المشهور[4]، ومنهم من أوصلها إلى أكثر.

أما القراءات السبع المتواترة فقد أجمعت الأمة على قبولها، وهي في حقيقتها القرآن الكريم الموجود بين دفتي المصحف، وقد أجمع العلماء على أن هذه القراءات لم تخرج في اختلاف ألفاظها عن الأحرف السبعة التي أنزل بها القرآن، وتنسب هذه القراءات إلى أجلة من الأعلام المشتهرين بالضبط والإجادة وهم:

- نافع بن عبد الرحمان بن أبي نعيم المدني قارئ المدينة.
- عبد الله بن كثير المكي القرشي قارئ مكة.
- أبو عمرو بن العلاء قارئ البصرة.
- عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي قارئ دمشق.
- عاصم بن أبي النجود الأسدي قارئ الكوفة.
- حمزة بن حبيب الزيات التميمي قارئ الكوفة.
- الكسائي علي بن حمزة الأسدي قارئ الكوفة.

أما القراءات الآحاد فهي: قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي، و خلف بن هشام ، ويزيد بن القعقاع، وقد عد بعضهم القراءات العشرة السابقة كلها متواترة[5]، والراجح الذي عليه أكثر أهل العلم أنها سبعة، والبعض جعل قراءة ابن محيصن بدل خلف بن هشام، وما سوى هذه العشرة فهي الشاذة.

ويحسم أهل الاختصاص الجدل في تمييز أنواع هذه القراءات عن بعضها بوضعهم قيودا صارمة مميزين للنوع الأول الذي يسمونه بالقراءة الصحيحة أو المقبولة بأنها ما استوفت شروطا ثلاثة: أولها صحة السند بأن يتوفر شرط التواتر في سند القراءة من أولها إلى منتهاها بنقل الثقات الضابطين الذين يستحيل في حقهم التواطؤ على الخطأ، وأما الشرط الثاني فهو أن توافق هذه القراءة الرسم العثماني ولو احتمالا، والشرط الثالث: موافقة العربية ولو بوجه، وكل ما لم يستوف القيود السابقة فهو من قبيل قراءات الآحاد أو القراءات الشاذة.

2.2 حجيتها في اللغة:

يتفق النحاة على أن القرآن الكريم هو أس الفصاحة والبلاغة وأنه المقدم في قوة الاحتجاج " فهو المصدر الأول الأصيل لاقتباس قواعد اللغة"[6]، ويحسم السيوطي في الاقتراح مسألة الاحتجاج بالقراءات جميعها فيقول: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا، أو آحادا، أم شاذا"[7]، ويؤكد ذلك مرارا في كتابه بقوله: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"[8].

لكن يشكل على هذا الإجماع النظري الذي حكاه السيوطي أن طائفة من النحاة – على ما سيأتي بيانه لاحقا – تلبسوا عند التطبيق برد الكثير من القراءات وإهمالها عند التقعيد، بل وصل بهم الأمر إلى تخطئة الكثير من القراء والقراءات، والسيوطي نفسه في الاقتراح يسرد بعض القراءات الصحيحة التي ردها بعض النحاة كقراءة حمزة **{وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ} [النساء: 1]** بجر الأرحام، وقراءة همز ياء (معايش) في قوله تعالى **{وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ} [الأعراف: 10]** عند نافع في رواية عنه.

إن نزعة بعض النحاة إلى التقعيد بمعزل عن مراعاة الكثير من القراءات القرآنية يجعل مصداقية هذه القواعد محل ريب لأنها فوتت أهم ما يمكن الاستشهاد به، "وكان الأولى بأئمة النحو الذين تسرعوا في ردّ بعض أوجه القراءة أن يعدّلوا موقفهم وأن يجعلوا ما جاءت به القراءة أساسا لقواعد النحو لا العكس"[9]، ولئن ركز أبو طاهر عبد القيوم في كتابه صفحات في علوم القراءات على ضرورة إيلاء القراءات المتواترة والآحاد – دون الشاذة – حقها الكامل من التقديم الاستشهادي بقوله: "فالمفروض أن يحتج للنحو ومذاهبه وقواعده وشواهده بالقراءات –سواء المتواترة أو الآحاد، ما دام ثبتت بالأسانيد الصحيحة– لما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري، وذلك شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو"[10] فإن كثيرين من المحققين يقفون موقف السيوطي في كون كل القراءات مقبولة في الاحتجاج اللغوي دونما مراعاة لشرط التواتر فإن أغلب اللغة المحتج بها لم تحقق هذا الشرط، وفي هذا الصدد يقول أحمد مختار عمر: "وإذا كان اللغويون لم يشترطوا النقل المتواتر في أي نص لغوي؛ فلماذا يشترطونه في القراءة القرآنية"[11].

لقد كان للنحاة حد معقول من المقبولية المنهجية في ترك بعض القراءات القرآنية الواردة على سنن بعض اللغات العربية القليلة المخالفة لجمهور كلام العرب، فالقاعدة تبنى على الأعم الأغلب، شريطة أن يقروا بعربية هذه القراءات

وصحتها ولو بوجه من الوجوه، لكنهم تلبسوا بالطعن في هذه القراءات وفي عربيتها واتهام رواتها باللحن والوهن، ولم يقروا بحرمة المتواتر منها الذي أجمعت الأمة على قبوله، وهذا ما رفضه جمهور المحققين، فهذا أبو حيان الأندلسي يحذر من الطعن في القراءات المتواترة، فيقول بعد إثباته لقراءة جر (الأرحام) إن الطاعن في هذه القراءة: " يقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك "[12]، وكلامه في هذه المعنى كثير على ما سيرد لاحقا.

3 القراءات القرآنية في نحو البصرة والكوفة؛ دراسة نظرية

1.3 موقف نحاة البصرة:

نحا نحاة البصرة إلى تأسيس قواعد تتماهى وجمهور كلام العرب، واطّرحوا ما ندر أو شذ، فالمعول عليه عندهم ما شاع في الاستعمال عند جمهور العرب لا آحادهم، فهو نحو معياري يهدف إلى تقريب وتبسيط النحو إلى الناس بعامة. إنها محاولة لتأسيس نحو جامع يتسم بمنهجية صارمة ودقيقة، وهو هدف محمود لكن كثيرا من الدارسين يعيبون على هذا الاتجاه أنه أقصى الكثير من اللغة من شعر ونثر وقراءات قرآنية.

لقد أفرط البصريون في بسط سلطان أصولهم على سائر النصوص اللغوية أيما إفراط، وعاملوا القراءات القرآنية – بكل أنواعها – كما تعاملوا مع سائر النصوص؛ فما وافق قواعدهم ارتضوه وما خالفها أهملوه، يقول مهدي مخزومي عن تعامل البصريين مع هذه القراءات بأنهم "أخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الروايات اللغوية، وعدّوها شاذّة، تحفظ ولا يقاس عليها"[13]، وقد سرد [14] في مبحث القراءات مجموعة كبيرة من القراءات التي تركها جمهور البصريين متواترها وآحادها وشاذها، ليثبت ويدلل على أن هذه الممارسة ترقى إلى درجة المنهاج المسطر الذي سارت عليها مدرسة البصرة بعامة.

ويسير محمد عبد الخالق عضيمة في الفلك نفسه عندما يثبت في باب تلحين القراء أن "هذه الحملة الآثمة استفتح بابها وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون، ثم تابعهم غيرهم من اللغويين، والمفسرين، ومصنفي القراءات" [15] .

ولئن حاولت خديجة الحديثي إفلات رؤوس المدرسة البصرية من جريرة إغفال الشاهد القرآني وعلى رأسهم إمام نحاة البصرة سيبويه التي قالت عنه: "سيبويه لم يعب قارئا ولم يخطئ قراءة "[16]، إلا أن أحمد مختار عمر يخالفها ويثبت أن هذه الممارسة المنهجية نشأت مع نشأة النحو البصري وأن سيبويه نفسه لم يسلم من ذلك فقال: "وخذ مثالًا آخر من تعليلاتهم التي حكموها حتى في القراءات القرآنية، يقول سيبويه: إنه لا يجوز العطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الخافض فلا يجوز مررت به ومحمد، بل لا بد من أن يقال: مررت به وبمحمد، برغم قراءة حمزة وهو من السبعة: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ} "[17].

أما من الناحية النظرية فلا بد ان نسجل أن منظري نحو البصرة كغيرهم من النحاة يسجلون بوضوح أن القراءات مصدر أساس في بناء اللغة وهي جديرة بالقبول والاهتمام، يقول إمام البصريين في زمانه سيبويه "إلاّ أنّ القراءة لا تخالف؛ لأنّ القراءة السّنّة"[18]، لكننا في التطبيق نجد فريقا من البصريين يتبرمون ببعض القراءات التي خالفت قواعدهم.

هذا عن القراءات بعامة متواترها وآحادها وشاذها، أما القراءات الشاذة تحديدا فقد نظر إليها البصريون نظرة الريب، فلم تكن محل عنايتهم إلا ماكن موافقا لكلام جمهور العرب فيُعتد بها تبعا لا أصلا، ولعل من أبرز الباحثين الذين سلطوا الضوء على هذه القضية خديجة الحديثي التي تتبعت صنيع سيبويه في كتابه لتخلص إلى أن "الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واعتبارها أصلا من أصول الاستشهاد ليس من منهج البصريين، لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة فإن خالفتها ردوها" [19].

2.3 موقف نحاة الكوفة:

ميلاد النحو الكوفي كان لاحقا للنحو البصري ومنافسا له؛ فقد سعى نحاة هذه المدرسة إلى إثبات وجودهم بعيدا عن الخلفية البصرية، فوضعوا أصولا مخالفة تميزهم عن غيرهم. من هذه الأصول: التوسع في ضوابط السماع؛ فالقليل عند البصريين يصير كثيرا عند الكوفيين بسبب توسعهم في مصادر الشواهد العربية، والقاعدة العامة عند البصريين لها استثناءاتها عند الكوفيين بعيدا عن صرامة الاطراد البصري، لقد كان منهجهم وصفيا سعوا فيه إلى استقصاء عناصر هذه اللغة، فراحوا يلمون شتاتها متتبعين ما أغفله البصريون ومتباهين بسعة ما جمعوه، وجنحوا إلى نقض ما وضعه البصريون بالشاهد والشاهدين، أما عنايتهم بالقراءات القرآنية فقد كان لهم فيه قصب السبق، فلا يلتفتون – في الغالب – إلى ما يعارض هذه القراءات.

ولعل أفضل من انبرى لبيان منهج الكوفيين في العناية بالشواهد العربية هو مهدي مخزومي وبخاصة في كتابه (مدرسة الكوفة) فقد تتبع منهجهم بدقة ليتوصل إلى اختصاص الكوفيين دون البصريين بالعناية بالشاهد القرآني فيقول: "والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقّفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية"[20]، ويستمر في تأكيد عناية الكوفيين بالنصوص اللغوية جميعها وعلى رأسها القراءات القرآنية ليثبت أن الكوفيين "لهم موقف آخر يغاير موقف البصريين من القراءات كل المغايرة، فقد قبلوها، واحتجوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم"[21]، ولكي يثبت أن تقديم القراءات القرآنية ممارسة أصيلة عند الكوفيين تنم عن قناعتهم المنهجية الراسخة راح يتتبع الأمثلة المتكاثرة المثبتة لذلك ليخلص إلى قوله: "والأمثلة على اعتداد الكوفيين بما يصل إليهم من قراءات سواء أكانت من القراءات السبع أم من غيرها، وبنائهم كثيرا من أحكامهم على ما وصل إليهم من هذه القراءات التي لا تخضع لمقاييس البصريين ولا تندرج في أصولهم، فسلكوا في إخضاعها سبلا ملتوية، أقول: الأمثلة على هذا وذلك كثيرة متوافرة"[22].

وتسير خديجة الحديثي في الفلك نفسه حينما تؤكد على امتياز الكوفيين في عنايتهم بالشاهد القرآني حينما تقول: "فالكوفيون يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات، يحتجون بها فيما له نظير من العربية، ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد من العرب، ويقيسون عليها فيجعلونها أصلا من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها ولا يغلطونها"[23].

لكننا قد نجد أحيانا في بعض أعلام الكوفة من يخالف خط مدرسته لينحو نحو البصريين في التلبس برد قراءة صحيحة، فهذا الفراء – وهو من أئمة نحاة الكوفة – يرد قراءة جر الأرحام لحمزة في قوله تعالى **{وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ} [النساء: 1]** فيقول "وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عَنْهُ ... وإنما يجوز هذا فِي الشعر لضيقه"[24].

4 القراءات القرآنية في نحو أبي حيان الأندلسي:

1.4 موقف أبي حيان الأندلسي من رد النحاة للقراءات القرآنية المخالفة لقواعدهم:

تقول خديجة الحديثي عن مذهب أبي حيان النحوي: "كان أبو حيان بصري النزعة في النحو يذهب مذهب سيبويه ويغترف من معينه الذي لا ينضب، وينهج نهج البصريين، ويقتفي أثرهم...وأصولهم هي الراجحة في كثير من الأحيان"[25]، إلا أنه لم يكن على وفاق مع جمهور البصريين في نظرتهم للقراءات القرآنية، فقد كان شديد الاعتداد بها جميعها، كثير الاحتجاج بها، شديد التبرم بالطاعنين فيها، خاصة ما تعلق بالقراءات المتواترة التي رد بعضَها البصريون وعرّضوا بها وبقرائها، وهذا ما تثبته الحديثي بقولها: " لذلك نجده يأخذ بقراءة السبعة ويعتمد عليها ويبني القاعدة على ما وردت به هذه القراءة حتى ولو كانت مخالفة لنصوص النحاة البصريين وأقيستهم لأن القراء السبعة عرب أقحاح عدول"[26].

وإذا تتبعنا ردة فعل أبي حيان الأندلسي تجاه صنيع بعض النحويين من تقديمهم القواعد المصنوعة واطّراحهم للقراءات الصحيحة المخالفة لها فإننا نجد له حضورا لافتا ينمّ عن مبدأ مترسخ لديه من كون القراءة الصحيحة لا تُرد، ولنضرب عن منافحته عن هذه القراءات أمثلة ساطعة تؤكد توجهه النحوي هذا، فإنه لا يكاد يعرج على تهوين النحاة لهذه القراءات إلا وكرّ عليهم بوابل من النقد والاستغراب خاصة في تفسيره (البحر المحيط)، ويمكننا الاكتفاء بمثالين كاشفين لمذهبه في هذا الأصل.

ففي مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار نص "جمهور البصريين على المنع إلا بإعادة الجار نحو: مررت بك وبزيد"[27] بما استقرؤوه من جمهور كلام العرب، بينما يرى الكوفيون جوازه لوروده في بعض كلام العرب ولوروده في قراءات متواترة منها قوله تعالى **{وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ} [النساء: 1]** بجر (الأرحام) في قراءة حمزة الزيات ، ولئن حاول بعض البصريين حمل جر (الأرحام) على القسم أو نية حرف الجر تخريجا لهذه القراءة على مذهبهم فإن بعضهم حاول تضعيفها وردها إمعانا في نصرة المذهب، وتجرؤا على قراءة صحيحة متواترة أجمعت الأمة على قبولها.

وأول من نُسب إليه رد هذه القراءة والطعن في صاحبها[28] المبرد، قال ابن يعيش: "وقد ردّ أبو العبّاس محمّدُ بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تَحِلُّ القراءةُ بها "[29] وتبعه الزجاج في جرأته على هذه القراءة المتواترة بقوله: " فأما الجر في الأرحامِ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر "[30]، وقد فتح باب رد هذه القراءة إمام البصريين سيبويه حينما عد مما يقبح[31] قولهم (مررتُ بك وزيدٍ) قاصرا جواز ذلك على الشعر[32].

إن رد سيبويه لهذه اللغة يضعنا بين خيارين يصعب ترجيح أحدهما؛ أما الخيار الأول فيمكن أن يكون سيبويه لم يطلع على هذه القراءة، وما يرجح هذا الرأي أن القراءات لم تضبط في زمانه فجل مؤلفات فن القراءة كانت بعده فيكون حينئذ رأيه بأن القراءة سنة لا تخالف متفقا وممارسته التطبيقية، وما يرجح هذا الاختيار أن سيبويه – عند كلامه عن هذه المسألة النحوية – لم يتعرض بالذكر لا للقارئ ولا للقراءة. أما الخيار الثاني فإن القراءات وإن لم تكن لها كتب مستقلة فإنها كانت حاضرة في مجالس الإقراء يتناقلها الناس في حلقاتهم ومساجدهم وقراءاتهم خاصة المتواترة منها فيبعد حينئذ على مثل سيبويه أن لا يطلع على قراءة الجر السابقة.

ويُثبت أبو حيان في معرض كلامه عن المسألة أن البصريين هم من تلبسوا بهذا المنهج الإقصائي ليعلن براءته منه بقوله: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم"[33]، وهذه النسبة صادقة بحسب كثرة الورود وبحسب المنهج العام للمدرسة البصرية المتسم بالإقصاء لكل نص خالف جمهور كلام العرب مهما كانت قداسته.

إن نظرة أبي حيان المنهجية في هذا الباب قائمة على قبول ما جاءت به القراءات الصحيحة وتجويز ما حملته من مقتضيات لغوية بعامة ونحوية بخاصة، فالقراءات المتواترة هي القرآن نفسه والمساس بها مساس به، فالأمر لا يحتمل الاجتهاد عنده، لذلك نراه في هذه المسألة وغيرها يسلم لمقتضيات ما جاءت به القراءات، ولا يكاد أبو حيان يترك فرصة إلا ودافع عن هذه القراءات وأصحابها، يقول بعد نقله اعتراضات ابن عطية والزمخشري على قراءة حمزة السابقة: "وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه لئلا يطلع غمر على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة فيسيء ظنا بها وبقارئها، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك"[34] .

وبعد أن يذكر أبو حيان أقاويل النحاة المعترضين على قراءة حمزة ويناقشها مناقشة لغوية صارمة – على ما سيأتي تفصيله لاحقا – يخلص إلى نتيجة منسجمة وجلَ اختياراته النحوية تتضمن ضرورة قبول القراءة كمصدر لغوي لا يجوز رده أو تجاوزه، لذلك يغلق باب رد هذه القراءة المتواترة، نافيا نفيا قاطعا أن يطرأ احتمال الخطأ إليها بقوله: "ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب "[35].

ومن المسائل النحوية التي أثارت الكثير من الحديث في هذا الباب مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير ضرورة الشعر، فإن كثيرا من النحويين وخاصة البصريين منهم منعوا أن يفصل فاصل بين المتضايفين، أما خصومهم الكوفيون فقد ذكر مهدي مخومي في معرض حديثه عن توسعهم في قبول القراءات أنهم " كانوا يجيزونها، ويحتجون بها، بل عقدوا عليها تجويزهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف" [36].

حاجج الكوفيون خصومهم بوجود ما منعوه في قراءة متواترة، فلجأ المانعون – كعادتهم – إلى وسم القراءة التي لا تتماشى وقواعدهم بالوهن وقارئها بعدم التمكن من العربية، وهو منهج لا يرتضيه أبو حيان فيقابل صنيعهم بالتشنيع عليهم والانتصار للقراءات.

وعلى عادته في تفسيره فإن أبا حيان يعرض وجوه القراءات وما يترتب عنها من خلاف نحوي، ليصل في الأخير إلى الانتصار لمقتضى ظاهر هذه القراءات، وهنا يذكر القراءة وما ترتب عليها من خلاف بقوله: "وقرأ ابن عامر كذلك

إلا أنه نصب (أولادهم) وجر (شركائهم) فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح"[37] ليبرر اختياره بما التزم به من منهج صارم في تقديم الرواية بقوله: " وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدة أبيات قد ذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا"[38].

ثم نقل قول الزّمخشريّ: "إن الفصل بينهما يعني بين المضاف والمضاف إليه فشا لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته؟"[39] معلقا عليه بقوله: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم"[40].

ونقل اعتراضات النحاة على هذه القراءة، ومنها قول أبي علي الفارسي[41]: "هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها – يعني ابن عامر– كان أولى لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف وإنما أجازوه في الشعر"[42]، ليتعقبه بسرد شواهد من كلام العرب تقر بسلامة ما جاءت به هذه القراءة.

وعجيب من مثل أبي علي الفارسي – ومن نحا نحوه وانتهج نهجه – أن يتمنى لو عدل ابن عامر عن هذه القراءة وهو الذي تلقاها عن سلفه من أهل الرواية ورواها كما سمعها فأنى له العدول عنها أو التصرف فيها؟!، إنها روايات سماعية ثابتة تناقلها العدول دون تعديل، وكان على النحاة أن يجدوا لها التوجيه المناسب لما لم يجدوا لها الوجه الاستشهادي المناسب لقواعدهم.

وإذا رجعنا إلى كتب أبي حيان التي بين أيدينا فإننا نجده لا يتوانى في اتباع ما التزم به من منهج في هذا الباب، فالقراءات لا سبيل لردها، يقول في مسألة الفصل بين المتضايفين: "وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر «قتل أولادهم شركاؤهم» فقد جاءت نظائره في أشعار العرب، والصحيح جوازه، وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر"[43]، وهو قول يترجم بجلاء جنوحه إلى تفعيل القراءات القرآنية وضرورة الاعتداد بها.

وواضح في منهج أبي حيان أنه باطلاعه الواسع على كلام العرب استطاع أن يتجاوز دعوى القلة التي كثيرا ما يُحكّمها النحاة في اختياراتهم النحوية، ففي هذه المسألة – الفصل بين المتضايفين – ساق[44] مجموعة من الأشعار تجاوزت حد القلة ليثبت ضعف ما ذهب إليه النحاة ولينتصر لظاهر القراءة التي اعترضها النحاة، وهذا مسلك ينحوه في جل انتصاراته للقراءات القرآنية التي أهملها النحاة.

وينقل ناظر الجيش في شرحه على التسهيل قولا فاصلا لأبي حيان في قضية رد القراءة المتواترة : "وأما من صرح بأنها غلط فهو قدح في التواتر؛ بل جميع القراءات السبع متواترة فعلى كل قراءة منها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب،

ومنكر التواتر فيها يكون في إسلامه دخل"[45] ليعقب على ذلك بقوله: "وهو كلام حسن صادر عن حسن الاعتقاد صحيح الاستمساك حافظ لنظام الشريعة المطهرة "[46].

فالحاصل أن أبا حيان الأندلسي متحفظ جدا إذا تعلق الأمر بقراءة صحيحة، فهو لا يقدم عليها قاعدة ولو أجمع عليها النحاة المتقدمون، وهو كثير الدهشة من تجاوز هؤلاء النحاة لهذه القراءات أثناء وضع قواعدهم، وكثير الاستغراب من صنيعهم وحديثهم عن قراءات صحيحة خالفت العربية، وقراء لم تنضبط ألسنتهم بها في زعم هؤلاء النحاة، والصواب الذي يختاره أن القراءات – خاصة المتواتر منها– عربيتها ثابتة بشهادة القرآن نفسه، فالمعول عنده أن يعتنى بها في وضع أسس العربية وقواعدها.

2.4 المنهج التطبيقي لأبي حيان الأندلسي في إعماله للقراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية:

تبيّنا للتوجه النحوي لأبي حيان في هذا الباب وإثباتا لما ذكرناه آنفا نحاول أن نتقصى ردة فعله النحوية وممارسته التطبيقية فيما يخص بعض القواعد النحوية التي وضعها البصريون على خلاف قراءات صحيحة، باحثين عن منهجه في توجيه هذه القراءات وإعمالها، ولنقتصر على ما ذكر من مسائل نحوية في أول هذا البحث وهما مسألة العطف على المجرور بحرف الجر دون إعادة الجار، ومسألة الفصل بين المتضايفين، وهما مسألتان تبرزان بوضوح اتجاهه النحوي.

أ–تفصيله في ذكر الأقوال بأدلتها ونسبتها إلى أصحابها:

يتميز أبو حيان بتضلعه في معرفة اتجاهات النحويين واختياراتهم، فيقوم في بداية كل مسألة بذكر أقوال النحاة في المسألة؛ فأحيانا يذكر ذلك على وجه الإجمال بأن ينسب القول للبصريين او الكوفيين كقوله في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار:" وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية: من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز "[47]، وقد يلجأ أحيانا للتفصيل في العزو إذا اقتضت ضرورة ذلك، كما نراه في المسألة ذاتها في أماكن أخرى من تفسيره " العطف المضمر المجرور فيه مذاهب: أحدها: أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة، فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها، وهذا مذهب جمهور البصريين، الثاني: أنه يجوز ذلك في الكلام، وهو مذهب الكوفيين، ويونس، وأبي الحسن، والأستاذ أبي علي الشلوبين، الثالث: أنه يجوز ذلك في الكلام إن أكد الضمير، وإلا لم يجز في الكلام، نحو: مررت بك نفسك وزيد، وهذا مذهب الجرمي "[48].

ويشفع ذكرَ المذاهب بشيء من التفصيل في أدلتها، وأهمها دعوى القلة ومخالفة المشهور، وتفعيل بعض قواعد القياس كاعتبار المتضايفين كالشيء الواحد فلا يجوز الفصل بينهما بفاصل، فهما في حكم الجار والمجرور، واعتبار المضاف إليه "يتنزل من المضاف منزلة التنوين"[49]، فكما لا يجوز الفصل بين الاسم وتنوينه فلا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

ب–إثبات حجية هذه القراءات والطعن على معترضيها:

لا يكاد أبو حيان يمر بقراءة صحيحة اعترضها النحاة إلا وبين أن القراءة سنة متبعة لا اجتهاد فيها، فيلزم من ذلك قبولها، ويُتبع ذلك شيئا من النقد اللاذع على منكريها، بل إن دفاعه عن هذه القراءات أوصله إلى وسم الطاعنين عليها بالفساد في الدين. وتقويةً للقراءة التي اعترضها النحاة يلجأ أبو حيان إلى إيجاد روايات متعددة تعضدها ليثبت أن القارئ المرمية قراءته بالوهن لم يتفرد بها بل رواها آخرون باللفظ نفسه، ومن ذلك ذكره لقراء كثر واطؤوا حمزة في قراءة جر (الأرحام) بقوله: " قرأها كذلك ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبي رزين، وحمزة "[50]، وبذلك يتملص من شبهة التفرد واحتمالية الخطأ التي يتوهمها النحاة.

ودفاعا عن هذه القراءات، ونفيا لشبهة خللها التي يوردها بعض النحاة يلجأ أبو حيان إلى خيار الإسناد؛ حيث يثبت أن هذه القراءات ليست من اجتهاد القراء، بل هي واصلة إليهم بالإسناد الصحيح، فيقول مدافعا عن قراءة جر الأرحام عند حمزة بقوله: "ولم يقرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر"[51].

ج–التدليل على صحة لغة القراءة بشواهد عربية أخرى لدفع دعوى الشذوذ:

يلجأ أبو حيان في رد دعوى الشذوذ أو القلة التي يحتج بها النحاة لإهمال القراءة القرآنية إلى عضدها بشواهد عربية أخرى، فيستعين أولا بالشواهد القرآنية المتوفرة كما يستعين بجملة من الأشعار؛ ففي مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار استشهد[52] بالآيات الآتية: **{قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ} [البقرة: 217]** فجعل المسجد معطوفا على الضمير المجرور، كما استشهد بقوله تعالى: **{وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ} [النساء: 127]** فجعل "ما يتلى" معطوفا على الضمير المجرور وبقوله تعالى:**{وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ} [الحجر: 20]** فجعل "من لستم له برازقين" معطوفا على الضمير المجرور باللام.

ثم يشرع في ذكر ما توافر عنده من كلام العرب منثوره ومنظومه مستكثرا من الشواهد ليدفع دعوى القلة أو الشذوذ، يقول في المسألة: " أما السماع فما روي من قول العرب: ما فيها غيره وفرسه، بجر الفرس عطفا على الضمير في غيره "[53]، ثم ذكر[54] تسعة أبيات كاملة تقوي مذهبه في المسألة، وأشهرها ما أنشده سيبويه[55] في كتابه:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عجب[56]

ويستغل أبو حيان هذه الكثرة في الشواهد الشعرية ليسد منفذ القول بالضرورة الشعرية التي كثيرا ما يلجأ إليها النحاة في رد الكثير من المسموع، فهو يرى أن الضرورة تكون في الاستعمالات القليلة، أما كثرة الاستعمال فهي مؤذنة بالجواز، وفي هذا يقول: " وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة "[57].

ليخلص إلى أن ما ذكره من شواهد كثيرة معتبر في الحكم قاطع في محل النزاع، فيقول معلقا على الشواهد التي ساقها بقوله: " فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بأو، وتارة ببل، وتارة بأم، وتارة بلا، وكل هذا التصرف يدل على الجواز "[58]، لكنه في الوقت نفسه يعطي للكثرة مستحقها شريطة

أن لا تلغي القليل الصحيح، وفي ذلك يقول: " وإن كان الأكثر أن يعاد الجار كقوله تعالى: وعليها وعلى الفلك تحملون ..."[59].

د–بعده عن التأويل وأخذه بمقتضى ظاهر الشاهد القرآني:

بعد تأكيد أبي حيان على قبول القراءة وعدم ردها وإثبات عربيتها بشواهد معضدة مختلفة، يشرع في مناقشة النحاة المعترضين عليها مفندا ما عابوه من لغة القراءة، ففي قراءة جر الأرحام الواردة آنفا يرد ردا نحويا سديدا على طائفتين من النحاة:

الطائفة الأولى رفضت القراءة فيجيبها بثلاث اعتبارات: أولها اعتبار القلة أو الكثرة فيدحض زعم القلة بكثرة الشواهد التي ساقها من قراءات ونثر وشعر، وثانيها: اعتبار القياس يقول: "وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار "[60]، أما الاعتبار الثالث فنظرته إلى القواعد النحوية العامة التي يحكّمها النحاة ويقدمونها على بعض المسموع، حيث لا يسلم بعمومها في وجود الاستثناءات الصحيحة المعتبرة، ومنها ما نقله أبو حيان عن ابن الأنباري:"قال ابن الأنباري: لو قيل قيامك في الدار وزيد كان مكروهاً مستقبحاً بملاصقة الكاف وبالبعد عنها؛ لقبح عطف ظاهر على مكني مخفوض" ليرد عليه بقوله: "وليس بمستحيل؛ لأن بعض العرب قاله. وقرأ قارئون: (تساءلون به والأرحام)، عطف على الهاء"[61].

أما الطائفة الثانية فهي التي قبلت القراءة وجنحت إلى تأويلها تخريجا لها على مذهب البصريين، فمنهم من حمل الواو على القسم، ومنهم من جعل الأرحام على نية تكرار حرف الجر أي: تساءلون به وبالأرحام، وهذا منحى كثيرا ما يقرره أبو حيان في كتبه، يقول في شرح التسهيل: "وتأويل هذه النوادر أولى من إثبات قاعدة كلية بشيء محتمل مخالف لما استقر في اللسان العربي"[62]، فالأصل عنده إعمال ظواهر الشواهد العربية، لكن قد يُلجأ إلى تأويلها إذا خالفت المستقر من كلام العرب جمعا بين الشواهد العربية على سبيل واحدة، وهو –كما سبق ذكره – يرى أن مسألة العطف على الضمير المجرور تجاوزت حد القلة، فالأولى تجويزها دونما حاجة إلى تأويل، لأن التأويل عنده مخرج للكلام عن الفصاحة، لذلك يرد على مؤولي رواية الجر بقوله:" وتأويلها على غير العطف على الضمير، مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل "[63].

5. خاتمة:

خلص هذا البحث إلى تسجيل جملة من النتائج المتعلقة بمنهج أبي حيان الأندلسي في تعامله مع القراءات القرآنية التي ردها بعض النحاة وادعوا مخالفتها للعربية، يمكن إجمالها في ما يأتي:

- عناية أبي حيان بالقراءات القرآنية عناية فائقة، ودعوته النظرية والعملية إلى إيلائها حقها من التقديم.
- توجهه البصري لم يكن عائقا عن مخالفته أعلام المدرسة البصرية في توجههم المقدم للقواعد على القراءات القرآنية، مما يدل على نزعته العلمية البعيدة عن التعصب.

- توسعه في علوم العربية أهله لإيجاد المخارج والتوجيهات الكافية للقراءات التي لم يستطع النحاة التأليف بينها وبين قواعدهم المصنوعة.
- استقراؤه الواسع لكلام العرب ساعده على تجاوز دعوى الشذوذ والقلة التي يتبناها النحاة بإيجاده الكثير من الشواهد التي تعضد القراءات القرآنية.
- اهتمامه الواسع بالقراءات واطلاعه عليها وبخاصة في تفسيره أثر تأثيرا واضحا على منهجه.
- نظرته الشرعية للنص القرآني – خاصة المتواتر منه – دفعه للمنافحة عنه والتحذير من إهماله.
- براعته النحوية في الرد على النحاة المهملين لبعض القراءات ومناقشته إياهم بسرد الكثير من الحجج والأصول النحوية المرجحة لمنهجه النحوي.
- استطاع ابو حيان أن يرسم منهجا متزنا يتسم باستيعاب القراءات القرآنية وإيلائها حقها عند وضع القاعدة النحوية.

6– الهوامش:

1 سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988، ج 1، ص 148.
2 مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف، القاهرة، ط 3، 2000، ص 171.
3 المرجع نفسه، ص 176.
4 نور الدين عتر، علوم القرآن الكريم، مطبعة الصباح، دمشق، ط 1، 1993، ص 148.
5 المرجع نفسه، ص 150.
6 مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص 178.
7 عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو، دار البيروتي، دمشق، ط 2، 2006، ص 39.
8 المرجع نفسه، ص 39.
9 محمد أحمد مفلح القضاة بالاشتراك، مقدمات في علم القراءات، ، دار عمار، عَمان، ط 1، 2001، ص229.
10 أبو طاهر عبد القيوم السندي ، صفحات في علوم القراءات، المكتبة الإمدادية، مكة، ط 1، 1415هـ، ص 290.
11 أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، بيروت، ط 8، 2003، ص 21.
12 أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، د ط، 2010، ج، ص 500.
13 مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط 2، 1958، ص 337.
14 المرجع نفسه، ص: 337.
15 محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د ط، 1972، ج1، ص 19.

16 خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، د ط، 1974 ص 50

17 أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 149.

18 سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، ج 1، ص 148.

19 خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص: 47.

20 مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص: 337.

21 المرجع نفسه، ص: 341.

22 المرجع نفسه ، ص: 344.

23 خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 47.

24 أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار بالاشتراك، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط 1، د ت، ج 1، ص 252.

25 خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، دار التضامن، بغداد، ط 1، 1966، ص 285.

26 المرجع نفسه، ص: 49

27 أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998، ج 4، ص 2013.

28 محمود بن عبد الله الألوسي، روح المعاني، تح: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1415هـ، ج 2، ص 395.

29 محمد بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001، ج 2، ص 283.

30 أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1988، ج 2، ص 6

31 عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 381.

32 المرجع نفسه، ج 2، ص 283.

33 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج 3، ص 500.

34 المرجع نفسه، ج 3، ص 500.

35 المرجع نفسه، ج 2، ص 387.

36 مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 337.

37 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج 4، ص 657.

38 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج 4، ص 657.

39 المرجع نفسه، ج 4، ص 658.

40 المرجع نفسه، ج 4، ص 658.

41 أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي بالاشتراك، دار المأمون، دمشق، ط 2، 1993، ج 3، ص 410.

42 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج 4، ص 658.

43 أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ج 4، ص 1845.

44 المرجع نفسه، ج 4، ص 1844.
45 ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر بالاشتراك، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1428 هـ ، ج 1، ص 69.
46 المرجع نفسه، ج 1، ص 69.
47 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج 3، ص 499.
48 المرجع نفسه، ج 2، ص 387.
49 أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ج 4، ص 1842.
50 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج 2، ص 387.
51 المرجع نفسه، ج 3، ص 500.
52 المرجع نفسه، ج 2، ص 387.
53 المرجع نفسه، ج 2، ص 387.
54 المرجع نفسه، ج 2، ص 387.
55 سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 383.
56 بلا نسبة في كتاب سيبويه وغيره من المصادر العربية.
57 سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 387.
58 المرجع نفسه، ج 2، ص 388.
59 المرجع نفسه، ج 2، ص 388.
60 المرجع نفسه، ج 2، ص 388.
61 أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج 11، ص 97.
62 المرجع نفسه، ج 3، ص 139.
63 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج 2، ص 387.

7 قائمة المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم
1- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، بيروت، ط 8، 2003.
2- أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1988.
3- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998.
4- ـــــــــــــ ، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، د ط، 2010.
5- خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، دار التضامن، بغداد، ط 1، 1966.
6- ـــــــــــــ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، د ط، 1974.

7- أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار بالاشتراك، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط 1، د ت.
8- سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988.
9- أبو طاهر عبد القيوم السندي، صفحات في علوم القراءات، المكتبة الإمدادية، مكة، ط 1، 1415هـ.
10- عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار البيروتي، دمشق، ط 2، 2006.
11- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي بالاشتراك، دار المأمون، دمشق، ط 2، 1993.
12- محمد أحمد مفلح القضاة بالاشتراك، مقدمات في علم القراءات، ، دار عمار، عَمان، ط 1، 2001.
13- محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د ط، 1972.
14- محمود بن عبد الله الألوسي، روح المعاني، تح: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1415هـ.
15- مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف، القاهرة، ط 3، 2000.
16- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط 2، 1958.
17- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر بالاشتراك، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1428 هـ.
18- نور الدين عتر، علوم القرآن الكريم، مطبعة الصباح، دمشق، ط 1، 1993.
19- يعيش بن علي، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001.